الأمم المتحدة S/2008/733

مجلس الأمن

Distr.: General
26 November 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، والذي طلب فيه المجلس إليّ مواصلة إطلاعه بانتظام على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويغطي التقرير الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ويركز على التطوّرات المستجدة في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان خلال تلك الفترة. كما يقدّم معلومات عن أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، علاوة على توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد، عملا بطلب مجلس الأمن المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ – منذ تقديمي تقريري السابق إلى المجلس، المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/2008/410)، غلبت على الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإقامة حوار سياسي يشمل الجميع. وما زال الكثيرون ينظرون إلى الحوار باعتباره خطوة أولى حاسمة نحو المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار في البلد. ومع اقتراب الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠، يُنظر إلى الحوار أيضا باعتباره عملية يمكن أن تعزز شمول العملية السياسية للجميع قبيل إجراء الانتخابات، وقد لا يتسنى بدونها إجراء هذه الانتخابات أو قد تكون نتائجها محلّ نزاع. وحدوث تطوّر من هذا القبيل من شأنه أن يشكل عاملا إضافيا لزعزعة الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

011208 011208 08-61726 (A)

٣ - ويذكر المجلس أن إجراء الحوار كان مشروطا بتوقيع اتفاق وقف لإطلاق النار بين الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية (الجيش الشعبي) وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وتوقيع اتفاق سلام شامل بين الحكومة وحركات التمرد الرئيسية، واعتماد الحكومة قانونا للعفو العام لتمكين جميع العناصر السياسية الوطنية الفاعلة، بما في ذلك أعضاء حركات التمرد وزعماء المعارضة المنفيّون، من المشاركة في الحوار السياسي الشامل للجميع. وكان هذا التسلسل جزءا من توافق الآراء الذي تمخّضت عنه اجتماعات اللجنة التحضيرية للحوار التي عُقدت خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٤ - وبناء على ذلك، تم التوقيع في ليبرفيل على اتفاق وقف إطلاق النار واتفاق السلام الشامل يومي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، على التوالي. ويدعو اتفاق السلام الشامل إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك إلى العفو عن المقاتلين المتمردين وقادتهم. غير أن أعمال التحضير للحوار قد توقّفت بشكل مفاجئ في آب/أغسطس ٢٠٠٨ في أعقاب طرح الحكومة ثلاثة مشاريع قوانين للعفو العام قبل انعقاد دورة استثنائية للجمعية الوطنية. وهذا ما دفع بعض العناصر الفاعلة الرئيسية، ومنها الجيش الشعبي وتحالف أحزاب المعارضة، ممثلا في اتحاد القوى الوطنية الناشطة (اتحاد القوى)، إلى الانسحاب من عملية السلام. فقد رأت هذه العناصر أن مشاريع القوانين تشكل انتهاكا لنص وروح توصيات اللجنة التحضيرية للحوار واتفاق السلام الشامل المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، واعتبرت أن مشاريع القوانين تلك تحابي القوات المرتبطة بالرئيس فرانسوا بوزيزي. وطالبت المعارضة وحركات التمرد باعتماد قانون للعفو العام يشمل الجرائم المزعومة والجرائم التي ارتكبها جميع الموقّعين على اتفاقات السلام وشركاؤهم.

٥ - وكان انسحاب اتحاد القوى والجيش الشعبي من عملية الحوار هو ما دفع ممثلي الخاص، فرانسوا لونسني فال، إلى الدخول في مشاورات مكثفة مع مختلف العناصر الوطنية الفاعلة والشركاء الإقليميين والدوليين، وذلك بهدف كسر الجمود وإحياء عملية السلام المتوقفة. ولغرض تيسير كسر الجمود الذي يعتري العملية السياسية، عقدتُ اجتماعين مع الرئيس بوزيزي لتشجيعه على اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل إجراء الحوار في أقرب وقت ممكن. وأكّد لي الرئيس بوزيزي خلال اجتماعينا عزمه على إجراء حوار سياسي شامل للجميع.

٦ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عُقد الاجتماع الأول للجنة متابعة اتفاق سلام ليبرفيل الشامل برئاسة لور غوندجو، وزيرة خارجية غابون آنذاك. ودعت اللجنة، في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع، إلى الامتثال الصارم للأحكام الواردة في اتفاقي ٩ أيار/مايو و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كما تضمّن تكليف بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا

الوسطى، وهي قوة حفظ السلام الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالإشراف على تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار. وخلال الاجتماع، أعلن جان – جاك ديمافوت، رئيس الجيش الشعبي، عودة حركته إلى عملية السلام.

٧ – وفي الوقت نفسه، انتهت الجمعية الوطنية من النظر في مشاريع قوانين العفو العام، واعتمدت، في ٢٩ أيلول/سبتمبر، قانونا واحدا مجمّعا للعفو العام. ويغطي قانون العفو العام الجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن والدفاع الحكومية والعناصر المتمردة خلال الفترة ما بين ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهو تاريخ إصدار الرئيس بوزيزي هذا القانون. وهو ينص تحديدا على العفو عن الرئيس السابق آنج – فيليكس باتاسي؛ وجان – جاك ديمافوت، رئيس الجيش الشعبي، ومارتان كومتامادجي، الشهير بعبد الله المسكين، قائد الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، ومشاركيهم وشركائهم، وذلك فيما يتّصل بتورّطهم في اختلاس أموال عامة واغتيالات ضمن جرائم أخرى. أمّا بالنسبة للعفو عن المقاتلين المتمردين، فهو مرهون بتلبية شروط معينة منها بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غضون ٦٠ يوما من صدور القانون.

٨ – وعقب إصدار قانون العفو العام في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، رفضته بعض العناصر السياسية الوطنية الفاعلة، ومنها الجيش الشعبي واتحاد القوى، ودعت إلى إعادة النظر في القانون واصفة الشروط الواردة فيه بأنها غير واقعية وغير مفيدة لعملية المصالحة. ونددد اتحاد القوى بما وصفه بالعيوب الإجرائية التي انطوت عليها العملية المؤدية إلى اعتماد الصيغة المعدّلة للمشروع الأولي المتفق عليه على مستوى اللجان في الجمعية الوطنية. ووصف رئيس الجيش الشعبي قانون العفو العام بأنه غير مقبول ويجافي روح اتفاق ليبرفيل. وأصرّ على أن تجميع عناصر الجيش الشعبي لا ينبغي أن يتم إلا بعد الحوار.

٩ – وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عُقد الاجتماع الثاني للجنة متابعة اتفاق سلام ليبرفيل الشامل تحت رئاسة بول تونغي، وزير خارجية غابون الجديد. وناقشت اللجنة تطوّر الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ اجتماعها السابق. وفي حين رحبت اللجنة بإصدار قانون العفو العام، فإنها أحاطت علما بالشواغل التي أعرب عنها كل من جيش التحرير واتحاد القوى فيما يتعلق بتفسير بعض الأحكام في القانون المذكور، كما أنها قرّرت، في هذا الصدد، إحالة الأمر إلى الرئيس الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس غابون، ليقوم بجهود الوساطة بصفته وسيط عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأحاطت اللجنة علما أيضا باقتراح يتعلّق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقدمت به حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وقررت تشكيل فريق عامل لوضع الطرائق لتنفيذه. ومن المتوقع أن يقدم

الفريق تقريره بحلول ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى الاجتماع المقبل للجنة المتابعة في ليبرفيل. وهذه المبادرات الهادفة إلى بناء الثقة بين الطرفين ستكون حاسمة لنجاح تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقد يوفّر الحوار السياسي محفلا مناسبا لبناء الثقة المطلوبة.

١٠ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، وقّع الرئيس بوزيزي مرسوما يقضي بتوسيع عضوية اللجنة المنظمة للحوار، وهي كيان أُنشئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لاتخاذ الترتيبات العملية لتنظيم الحوار السياسي الشامل للجميع، بحيث تشمل المعارضة وحركات التمرد. وقد كانت هذه المسألة محلّ خلاف منذ إنشاء اللجنة. وبعد إجراء مشاورات مع جماعات المعارضة، اقترحت الحكومة في المرسوم الرئاسي الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إجراء الحوار خلال الفترة من ٥ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقُدّمت بعد ذلك إلى الرئيس بونغو، رئيس غابون، أسماء أربع شخصيات أفريقية بارزة يمكن تكليف إحداها برئاسة الحوار، وذلك لكي يتخذ قرارا بشأنها بصفته وسيط عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة مؤخرا، في محاولة لتهيئة مناخ سياسي أكثر ملاءمة في البلد، بإطلاق سراح ١٢ من زعماء المتمردين والمقاتلين امتثالا لقانون العفو العام الصادر في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وقد لقيت هذه البادرة ترحيبا من رئيس الجيش الشعبي الذي أفاد في رسالته المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الموجّهة إلى الرئيس بوزيزي بأنه قد أصدر تعليماته إلى قادته الميدانيين لتحديد المواقع لتجميع المقاتلين المتمردين.

١٢ - ولا يزال من دواعي قلقي المتزايد أنه على الرغم من التقدم المحرز نحو إجراء الحوار، ظهرت جماعات متمرّدة جديدة، منها فصائل منشقة عن جماعات موجودة من قبل، ترى أنها قد استُبعدت من عملية السلام. وقد شنّت هذه الجماعات الجديدة هجمات متكرّرة على القوات الحكومية في المقاطعات الشمالية غير المستقرة، وهي قد تشكل تهديدا جديدا للسلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك خلال الفترة التالية مباشرة لإجراء الحوار.

ثالثا - الحالة على الصعيدين العسكري والأمني

١٣ - ظلت الحالة الأمنية في بانغي والمناطق المحيطة بها مستقرة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لكن، لا تزال ترد تقارير عن وقوع حوادث سطو واقتحام وابتزاز للأموال بالتهديد والعنف بمشاركة عناصر من قوات الدفاع والأمن. وفي أيلول/سبتمبر، تم تعزيز الإجراءات الأمنية في بانغي في ظل تكهنات بوقوع محاولات زعزعة استقرار الحكومة. ولم تقدم السلطات أي تفسير لتشديد التدابير الأمنية. وقد اتخذت هذه التدابير في أعقاب اعتراض

قوات الأمن، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لشاحنة محملة بالأسلحة الخفيفة في بانغي موجهة، حسبما أفيد، إلى منطقة بريا في مقاطعة كوتو العليا، وعلى إثر نزول أربع طائرات هليكوبتر في مطار المدينة في ليلة ٢٤ أيلول/سبتمبر. وقتل مدير شؤون الهجرة بالبلد على يد معتدين مجهولي الهوية في تشرين الأول/أكتوبر.

١٤ - وفي الجزأين الشمالي الغربي والشمالي الأوسط من البلد، جرت اشتباكات متقطعة بين القوات الحكومية وجماعات متمردة مختلفة. وواصلت على العموم حركتا اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى المتمردتان احترام وقف إطلاق النار منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. غير أن التقارير أفادت عن وقوع تسعة اشتباكات، فيما بين ٢٥ تموز/يوليه و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بين الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية والقوات الحكومية، خاصة في مقاطعة أوهام - بيندي الشمالية الغربية. وأسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل عدة أشخاص في كلا الجانبين. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت جماعة مسلحة مجهولة الهوية هجوما فتاكا ضد القوات الحكومية في بلدة سيدو على امتداد حدود البلد مع تشاد. وفي هذا السياق، ما فتئت القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى تعزز مواقعها في مقاطعات أوهام وأوهام - بيندي ونانا - غريبزي، وتمضي في حملة تجنيد مكثفة في شتى أنحاء البلد.

١٥ - وظل الوضع هادئا نسبيا في مقاطعتي فاكاغا وباميغي - بانغوران الواقعتين في المنطقة الشمالية الشرقية، وهما المعقلان التقليديان لاتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. وربما كان مرد ذلك التقيد باتفاق بيراو للسلام المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ووجود قوات الاتحاد الأوروبي في المنطقة. غير أن الصراع الداخلي فيما بين عناصر قيادة حركة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع نشأت عنه جماعات منشقة مثل حركة المحررين الشباب في أفريقيا الوسطى والقوات من أجل توحيد جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي استعراض للقوة، نفذت هذه الجماعات هجوما على بلدة أم دافوك واحتلتها لمدة وجيزة في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واجتاحت مراكز الشرطة الوطنية والدرك. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت جماعة مسلحة غير معروفة نسبيا، يشتبه في أنها جماعة منشقة عن اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، هجوما على مدينة سام أووانديجا التي تستضيف حوالي ٣ ٠٠٠ لاجئ من دارفور. وعلى إثر ذلك، قامت عناصر قوات الاتحاد الأوروبي بإجلاء تسعة عاملين في مجال المساعدة الإنسانية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٦ - و مع بداية موسم الأمطار، تراجعت إلى حد كبير أنشطة قطاع الطرق المعروفين عامة بتسمية الزارانغينا، لكنها لا تزال تعرقل التجارة الداخلية. ولا يزال الزارانغينا يباشرون

أنشطتهم دون رادع في مقاطعات أوهام وأوهام – بيندي ونانا – غريبزي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، هاجموا قرية غايبولاي وأخذوا سبعة أفراد رهائن.

١٧ – وشهدت أنشطة مجموعات الدفاع عن النفس التي شُكِّلت في البداية لحماية السكان المحليين ضد الزارانغينا، تطورا كبيرا في مقاطعة أوهام – بيندي، حيث تفيد التقارير أن هذه المجموعات تحولت الآن إلى ميليشيات مسلحة تساند الحكومة في صراعها ضد المتمردين. وذلك ما أدى حسب التقارير إلى وقوع سلسلة هجمات انتقامية نفذها الجيش الشعبي ضد السكان المحليين.

١٨ – ولا تزال الحالة في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد، في مقاطعة مبومو العليا، تشكل مصدرا للقلق نظرا لغياب سلطة الدولة شبه الكامل ولمخاوف التعرض المحتمل لغارات عناصر جيش الرب للمقاومة الناشطة في شمال أوغندا. غير أنه لم ترد تقارير عن تنفيذ جيش الرب للمقاومة لغارات منذ آذار/مارس ٢٠٠٨.

١٩ – وما فتئ القناصة غير القانونيين الذين يمارسون نشاطهم عادة في مقاطعتي فاكاغا وكوتو العليا الشرقية والشمالية الشرقية يوسعون نطاق عملياتهم لتشمل الأجزاء الجنوبية الشرقية من البلد. وتفيد التقارير أن هذه الجماعات التي أصبحت أفضل تسليحا وعُدَّة تتجر بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ورغم أن مجيء الموسم المطير قد حد من أنشطتها، فإن إمكانية التواطؤ مع الزارانغينا أو مع جماعات مسلحة أخرى من شأنه أن يزيد من حالة عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٠ – وفي ١٢ تموز/يوليه، نقلت المسؤوليات التنفيذية فيما يتعلق بقوة السلام دون الإقليمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المؤلفة من ٦ أعضاء إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المؤلفة من عشرة أعضاء. وستضم أيضا القوة التي تدعى الآن بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب عنصرها العسكري الذي يترأسه قائد القوة هيلير موكو، من الكونغو، عنصر شرطة وعنصرا مدنيا تحت القيادة العامة للممثل الخاص للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وستشمل ولاية بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم المساعدة في تعزيز السلم والأمن وفي دعم عملية السلام وتشجيع احترام حقوق الإنسان.

٢١ – وقدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم لبناء القدرات من أجل تعزيز القدرات التنفيذية لدى ٨٧ ضابط شرطة و ٤٠ من جنود الدرك من خلال التدريب في مجال إجراء التحقيقات الجنائية وجمع المعلومات والمعايير المهنية

وقواعد السلوك. وقام المكتب أيضا بتدريب ٩ من فنيي البث بالراديو من بين أفراد الدرك و ٢٢ موظفا إداريا عسكريا و ٢٠ مهندسا عسكريا.

٢٢ - وواصل المكتب دعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في تنفيذ ولايتها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقام ممثلي الخاص، فرانسوا لونسني فال، بزيارة انجامينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لمناقش مع الممثل الخاص، فيكتور دا سيلفا أنجيلو، سبل تعزيز التعاون بين البعثتين وتوطيد التعاون المنظم والمنسق من أجل النهوض بأوجه التآزر وتجنب ازدواجية الجهود.

رابعا - أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٢٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عملت الأمم المتحدة بشراكة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إكمال إقامة الهياكل الأساسية والآليات من أجل دعم تنفيذ خطة أولويات تمت الموافقة على تمويلها من قبل صندوق بناء السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتلبي خطة الأولويات الاحتياجات الفورية لجمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات إصلاح قطاع الأمن، والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وإنعاش المجتمعات المحلية المتضررة بالنزاع. وقد خصصت مبلغ ١٠ ملايين دولار من صندوق بناء السلام لأجل هذه الأولويات. وأوفد مكتب دعم بناء السلام والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثتين إلى الميدان من أجل دعم التنفيذ السريع.

٢٤ - وقامت لجنة وطنية توجيهية، يشترك في رئاستها وزير الدولة لشؤون التخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي وممثلي الخاص، باختيار ما مجموعه تسعة مشاريع، من بين ٢٦ من مقترحات المشاريع المقدمة في جميع المجالات الثلاثة ذات الأولوية، وذلك بقيمة ٥,٤ ملايين دولار. وسيقوم بتنفيذ هذه المشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إلى جانب الشركاء الوطنيين المعنيين. ويمكن أن يرصد في المستقبل اعتماد آخر من صندوق بناء السلام بعد قيام لجنة بناء السلام والسلطات الوطنية بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية متكاملة لبناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٥ - وأُطلعت التشكيلة القطرية المخصصة للجنة بناء السلام، في اجتماعها الرسمي الثاني المعقود في نيويورك في ٨ تشرين الأول/أكتوبر برئاسة يان غرولز، من بلجيكا، على عرض قدمه ممثل لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن أولويات البلد فيما يتعلق ببناء السلام التي

أقرتها لاحقا لجنة بناء السلام. وتشمل هذه الأولويات: (أ) إصلاح قطاع الأمن؛ (ب) الحوكمة الرشيدة وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ (ج) إقامة أقطاب إنمائية. واعتبر الحوار السياسي الجامع أولوية شاملة. وأجرت لجنة بناء السلام أيضا مناقشة مواضيعية بشأن إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وستجرى مناقشة مواضيعية أخرى بشأن إقامة الأقطاب الإنمائية.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، قام وفد من لجنة بناء السلام بقيادة يان غرولز، من بلجيكا، بزيارة ميدانية لجمهورية أفريقيا الوسطى من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل متابعة عملها مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين فيما يتعلق بأولويات بناء السلام الرئيسية والتحديات التي يواجهها البلد، والتدابير المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة تلك التحديات، وطبيعة ونطاق الدعم الدولي الذي يحتاجه البلد. ومن شأن الزيارة الميدانية أن تساعد أعضاء لجنة بناء السلام في صياغة استراتيجية بناء السلام المتكاملة لجمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق إلمام أفضل بالواقع السائد في الميدان. وفي غضون ذلك، قامت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بتعيين وزير التخطيط والتعاون الدولي فيها كجهة اتصال وطنية تتولى تنسيق عمل الحكومة مع لجنة بناء السلام.

٢٧ - ومن ثم، فقد استمر العمل في لجنة بناء السلام من أجل وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى. وستشكل الاستراتيجية أداة العمل التي ستحكم العلاقة على المدى البعيد بين لجنة بناء السلام وجمهورية أفريقيا الوسطى. وستستمد الوثيقة مضمونها من عملية مسح شامل للموارد وللثغرات فيما يتعلق ببناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الأهمية بمكان أن تتوخى السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على الدوام نهجا استباقيا في عملها مع لجنة بناء السلام خلال عملية وضع الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام الجارية وأن تبذل كل الجهود من أجل ضمان الاستقرار السياسي، خاصة في الوقت الذي زاد فيه المجتمع الدولي، ولجنة بناء السلام على وجه الخصوص، من اهتمامهما من أجل المساعدة في التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي يواجهها البلد.

خامسا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والمالية

٢٨ - تتسم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى بتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي الذي يعزى إلى البيئة الاقتصادية الدولية العسيرة، وتدهور الإنتاج في قطاعات الزراعة والحراجة والتعدين، والتأخير في تعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر، والقيود المفروضة على إنتاج وتوزيع المياه والكهرباء.

٢٩ - ويتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٨٤٩ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠٠٨، مقابل ٨٠٥ بلايين في عام ٢٠٠٧، أي ما يمثل نموا حقيقيا نسبته ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويتمثل محرك هذا النمو في الطلب الداخلي الناشئ عن دفع مرتبات الموظفين المدنيين بانتظام أكبر، ودفع المتأخرات المستحقة لمزارعي القطن، وإنشاء وتوسيع المصانع في قطاع صناعة الأخشاب، وإصلاح محطات الوقود في المقاطعات.

٣٠ - وعلى الرغم من خفض معدلات الضريبة على بعض المواد الغذائية المستوردة، أدت الزيادة الحادة في أسعار السلع الأساسية وتسوية أسعار منتجات النفط والنقص في مادة الأسمنت إلى زيادة في معدل التضخم السنوي ليبلغ ٥,٤ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، مقابل نسبة ١,٦ في المائة المسجلة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وخلال الفترة نفسها، زادت إيرادات الحكومة بنسبة ٦ في المائة، من ٤٤,١ بليون فرنك في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ إلى ٤٦,٦ بليون فرنك خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. وانخفض الإنفاق العام بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وتعزى زيادة إيرادات الحكومة إلى تحسين طرق تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية للحكومة وإصلاحات النظام الضريبي. وزادت أيضا الإيرادات غير الضريبية نتيجة تراكم إيرادات رسوم الترخيص في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٣١ - وستتوقف التوقعات الاقتصادية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى حد كبير على تحقيق المزيد من الاستقرار في البلد عقب إجراء الحوار السياسي الشامل، وعلى استمرار زيادة أسعار السلع الأساسية، ومسار سعر صرف دولار الولايات المتحدة، واستئناف الاستثمار المباشر الأجنبي خاصة في قطاعي التعدين والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومواصلة الإصلاحات في إطار تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وتحسين العلاقات مع المجتمع الدولي.

٣٢ - وتشير آخر توقعات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلد سيزيد، وفقا لمعدلات النمو الحالية، ليبلغ ٩٥٠ بليون فرنك في عام ٢٠٠٩، مع تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٣,٩ في المائة. وسيعزى ذلك أساسا إلى تحسن أداء قطاع القطن، ومنح تراخيص جديدة لاستغلال الغابات، وفقا لقانون الحراجة الجديد، وبدء عمليات تعدين اليورانيوم والماس، وتعزيز قطاع البناء، وخاصة بناء الطرق والمساكن الاجتماعية والمباني الإدارية.

سادسا – الحالة الإنسانية

٣٣ – في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن عدد المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى بلغ ٠٠٠ ١٠٨ مشرد، يعيش العديد منهم في ظل ظروف صعبة للغاية، وفي خوف من أن يجدوا أنفسهم في خضم القتال المتقطع الدائر بين قوات الأمن الوطنية ومتمردي الجيش الشعبي. وتقدّر وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإنسانية عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة، الكاميرون وتشاد والسودان، بنحو ٢٤٥ ١٠١ لاجئا، وقد عاد قرابة ٠٠٠ ٨٥ من المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى واللاجئين منها إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وبلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين في جمهورية أفريقيا الوسطى ٥١٩ ٧ شخصا. وثمة ١٩٩ ٣ لاجئا سودانيا من جنوب دارفور يعيشون في مخيم سام أوانجا في مقاطعة كوتو العليا.

٣٤ – وفي إطار استراتيجية الحماية الإنسانية، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، عقد دورات تدريبية لتوعية السلطات المدنية وعناصر القوات المسلحة وقوات الأمن، وقوة السلام الإقليمية، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق). وعلاوة على ذلك، حصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على موافقة السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى لتوفير الدورات التدريبية نفسها للحرس الجمهوري.

٣٥ – واستمرت المجموعات المسلحة في تجنيد الأطفال، وما زالت تحتفظ بما يزيد على ٧٠٠ طفل. وقد تمكنت اليونيسيف وشركاؤها من فصل ٤٠٠ طفل حتى الآن عن حركة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع المتمردة، وبدأت الأنشطة الرامية إلى إعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية. وإضافة إلى ذلك، تعدُّ اليونيسيف وشركاؤها الترتيبات اللازمة للقيام قريبا بإخلاء سبيل ٢٥٠ طفلا من المرتبطين بحركة الجيش الشعبي المتمردة.

سابعا – الأنشطة الميدانية لدعم التنمية

٣٦ – في ميدان الأمن الغذائي، تنفذ منظمة الأغذية والزراعة برنامجا للإنتاج الزراعي الضيق النطاق ستستفيد منه نحو ٠٠٠ ٢٨ من الأسر الضعيفة، من بينها ٠٠٠ ١٢ أسرة يعتقد أن أفرادها من المتضررين بآثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو من المصابين به. كما يجري

حاليا تنفيذ برنامج لنقل الماعز إلى المناطق المتأثرة بالنزاع بمشاركة ٣٠٠ جمعية مستهدفة تضم أرامل ونساء أخريات من ربّات الأسر. وسعيا للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الأغذية، تنفذ منظمة الأغذية والزراعة برنامجا لإمداد ٦٠٠ ٨ أسرة بالمدخلات الزراعية.

٣٧ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى ٠٠٠ ٢٤٤ من المستضعفين والمتأثرين بالنزاع، حيث وفّر ما مجموعه ٠٠٠ ٢٠ طن من السلع الغذائية، شملت إغاثة طارئة للمشردين داخليا واللاجئين السودانيين، والتغذية المدرسية للتلاميذ في المرحلة الابتدائية والمرحلة التحضيرية، والتغذية التكميلية للأطفال الذين يعانون من نقص التغذية وللنساء الحوامل والمرضعات، كما وفر الغذاء للعاملين في مشاريع إصلاح البنى التحتية الأساسية وللأسر التي تعاني من آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويواصل البرنامج تسهيل حركة العاملين في الميدان الإنساني والمساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى باستخدام الخدمة الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

٣٨ - وفي ميدان الصحة، قدمت اليونيسيف الدعم لسبعة مراكز للتغذية العلاجية ولأكثر من ١٠ مراكز للعيادات الخارجية، بغرض معالجة الأطفال الذين يعانون من نقص حاد في التغذية. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإصلاح وتجهيز عدد من المراكز الصحية ومراكز الشباب. وقدمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للسلطات للتصدي لموجات الحصبة، والتهاب السحايا، والتهاب الكبد من الفئة E، والحمى الصفراء، وشلل الأطفال. وقدمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية الدعم لبرامج التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال، ولحملة تحصين باللقاح الثلاثي ضد الكزاز، ولعقد منتدى بشأن توفير الرعاية الصحية للحوامل والأطفال، ولمكافحة موجة سعار في بانغي. وسوف تقوم اليونيسيف بتوزيع ٠٠٠ ٧٤٠ ناموسية معالجة بمبيدات الحشرات في جميع أنحاء البلد.

٣٩ - وسعيا لتخفيف أثر أزمة الطاقة التي تعاني منها بانغي منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أربعة مولدات كهربائية للمراكز الصحية. كما وزِّعت لوازم الإسعافات الأولية على المنظمات الإنسانية غير الحكومية والمؤسسات الصحية العامة من خلال وزارة الصحة. واتخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادرات عدة لضمان إمداد أجنحة الولادة في المستشفيات بالماء دون انقطاع. وقامت اليونيسيف وشركاؤها بإصلاح وإقامة نقاط جديدة للإمداد بالمياه، ووزعت مواد للنظافة ومعدات للمياه، وشمل التوزيع المشردين داخليا.

٤٠ - وقدمت اليونسكو المساعدة إلى وزارة التعليم لحشد ٣٧,٧ مليون دولار بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في إطار مبادرة المسار السريع. وقامت اليونيسيف وشركاؤها بتسهيل إعادة افتتاح المدارس العامة وقامت بتوسيع المدارس الريفية لتفتح أبوابها أمام الأطفال المشردين، وسمحت لـ ٤٠٠ ٧ طفل في المقاطعات الشمالية المتأثرة بالنزاع بالعودة إلى الدراسة.

ثامنا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤١ - بقيت حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى محطّ قلق خلال الفترة التي يشملها التقرير. وقد أفيد عن عدة حالات انتهاك للحق في الحياة والسلامة البدنية وحرية الحركة ارتكبتها قوات الدفاع والأمن الحكومية وعناصر من الجيش الشعبي وأفيد أيضا عن حالات إعدام تعسفي وخارج نطاق القانون في مناطق النزاع. وعلى الرغم من توقيع اتفاقات السلام في ليبرفيل، واصلت عناصر الجيش الشعبي ارتكاب أعمال وحشية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، من بينها عمليات القتل والسلب والابتزاز والتجنيد القسري للقرويين الشباب في مجموعات للدفاع عن النفس أو كمخبرين. كما أدت الاشتباكات بين الجيش الشعبي والقوات الحكومية إلى تشريد مجموعات من السكان.

٤٢ - وما زال الإفلات من العقاب يشكل تحديا هاما حيث ظل متهمون بارتكاب انتهاكات خطيرة دون عقاب. كما أن ظاهرة عدالة الغوغاء أصبحت أكثر انتشارا، بما في ذلك إعدام الأشخاص المتهمين بممارسة السحر. وما زال المساجين يتعرضون لشتى أنواع المعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة على يد محققي الشرطة وعناصر من الحرس الجمهوري الموفدين إلى مراكز الاعتقال للعمل كحراس. ولا تزال أوضاع السجون مريعة بسبب ازدحامها وافتقارها إلى الضروريات الأساسية، كالمياه الصالحة للشرب والغذاء للمساجين والصرف الصحي والرعاية الطبية وتدريب العاملين فيها.

٤٣ - وما زال النظام القضائي يعاني من الضعف بسبب أعمال التوقيف والاعتقال التعسفيين والتأخير في تطبيق العدالة. كما أن الخلاف بشأن قانون إعادة تنظيم المجلس الأعلى للقضاء وتشغيله قد عرقل أداء النظام القضائي إلى حد كبير بسبب الإضرابات التي شهدها شهر أيلول/سبتمبر. وفي وقت لاحق، أعلنت المحكمة الدستورية أن القانون الذي أقرته الجمعية الوطنية في خضم احتجاج عام عليه هو قانون غير دستوري، وأعادته إلى الحكومة كي تعيد النظر فيه. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أقر الرئيس بوزيزي القانون المعدَّل الذي يحتوي على بعض التوصيات الصادرة عن المحكمة الدستورية.

٤٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، نشر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أول تقرير علني له بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد. وكان الهدف الأساسي من المنشور هو إشراك الحكومة في حوار بنَّاء يهدف إلى مساعدتها على اتخاذ تدابير ملائمة تمكنها من التصدي للتحديات المرتبطة بحقوق الإنسان. وبذلت الحكومة، من جهتها، جهودا لإعادة النظام وتغيير صورة القوات المسلحة، من خلال إزالة نقاط التفتيش غير المشروعة، وفصل المتهمين بارتكاب جرائم، وتوخي قدر أكبر من الانفتاح فيما يتعلق بالعمليات الجارية في شمال البلد.

٤٥ - وقد أُطلعت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تقريرين عن أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين منذ بداية عام ٢٠٠٨ والتوصيات المتعلقة بالخطوات التصحيحية، وذلك في إطار خطة العمل المشتركة بين أعضاء مجموعة الحماية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تقدّم المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع أعضاء مجموعة الحماية، بطلب إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لافتتاح خط هاتفي تستقبل عليه مكالمات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس.

٤٦ - وواصل المكتب تقديم الدعم والتدريب للمنظمات الوطنية النسائية والسلطات الوطنية في مجالات حقوق المرأة، وظروف معيشتها في السجون، ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، لا سيما في سياق الإعداد لقيام حوار سياسي شامل للجميع. وفي إطار اتفاق الشراكة مع نديكي - لوكا، وهي محطة إذاعة محلية، يواصل المكتب تنظيم برنامج أسبوعي لتعزيز ثقافة السلام والمصالحة الوطنية وحماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تاسعا - استعراض وجود الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٧ - في بيان للصحافة تلاه رئيس مجلس الأمن في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، طلب المجلس إليّ تقديم توصيات عن كيفية تنقيح الولاية الممنوحة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام، إضافة إلى تشكيلة المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري، بهدف توفير دعم فعال للعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام. وفي هذا السياق، أنشئ الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وأنيطت به مهمة استعراض وجود الأمم المتحدة وولاياتها الخاصة بالعمليات في ذلك البلد. وترأست إدارة الشؤون السياسية الفريق العامل الذي يضم ممثلين عن مكتب دعم بناء السلام، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الدعم الميداني، ومفوضية حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي. ولكي يتمكن الفريق من إتمام الاستعراض، قام برحلة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، للتشاور مع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، والسلطات الوطنية، وغيرها من الشركاء الدوليين.

٤٨ - وخلال الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، خلصت البعثة المشتركة بين الوكالات إلى أن التحدي الأساسي الذي تواجهه جمهورية أفريقيا الوسطى يتمثل في فضّ النزاع المسلح الدائر، لا سيما في المقاطعات الشمالية، بغرض إحلال سلام دائم في البلد. وتم الإقرار أيضا بأن التقدم نحو تحقيق هذا الهدف يتوقف في الوقت نفسه على الحوار السياسي الشامل وعلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.

٤٩ - وفيما يتعلق بإعادة النظر في وجود الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، شدد أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون على ضرورة أن تتحدث الأمم المتحدة بصوت واحد وأن تعمل بصورة متسقة ومنسقة. ومع أنه سوف تتخذ تدابير فورية لتعزيز التنسيق بين مكتب دعم بناء السلام والفريق القطري في إطار رؤية وأهداف وأولويات مشتركة متفق عليها، وبهدف دعم نشاط لجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنني أعتزم إعداد مقترحات عن وجود متكامل للأمم المتحدة كي ينظر فيها المجلس.

٥٠ - وفيما يتعلق بولاية المكتب لعام ٢٠٠٩، وفي ضوء الحوار السياسي الشامل المرتقب والمقرر عقده خلال الفترة من ٥ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأعمال المتابعة المتعلقة به، لا بد من أن تتلقى السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم اللازم لتنفيذ ما سيتمخض عنه هذا الحوار من نتائج. وبالتالي، فإنني أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لسنة إضافية، من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وخلال هذه الفترة، سيقوم المكتب بما يلي: (أ) مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ نتائج الحوار السياسي الشامل واتفاقات السلام التي وقّعتها الحكومة في عام ٢٠٠٨ مع حركات التمرد في البلد؛ (ب) دعم النشاط الذي تقوم به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ (ج) المساهمة في تعبئة الموارد اللازمة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية الشفافة؛ (د) تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ (هـ) تقديم المساعدة وتنسيقها، حسب الاقتضاء، للإعداد لانتخابات موثوقة وشفافة تعقد في

عام ٢٠١٠؛ (و) مواصلة دعم العمليات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في جمهورية أفريقيا الوسطى.

عاشرا – أمن الموظفين

٥١ – ما زالت التحديات الاجتماعية – الاقتصادية الجسيمة التي يواجهها السكان عموما تشكل أحد العوامل التي تسهم في ارتفاع نسبة الجريمة. وقد سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاثة حوادث مرور وحادث اقتحام مترل تعرض لها موظفون في الأمم المتحدة. ويمكن لموظفي الأمم المتحدة التنقل في أنحاء البلد، مع التقيد بقواعد الأمن ومبادئ توجيهية أمنية محددة، ووفقا لدرجة التأهب الأمني السارية في المناطق التي يزورونها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعليق أنشطة الأمم المتحدة في أجزاء من شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب تزايد المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية وقوات التمرد. وإثر الهجوم الذي تعرضت له بلدة سام أوانجا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت قوة الاتحاد الأوروبي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بإجلاء موظف واحد من موظفي الأمم المتحدة وثمانية من العاملين في ميدان المساعدة الإنسانية. وما زالت أنشطة الأمم المتحدة معلقة حاليا في ذلك الجزء من البلد.

حادي عشر – ملاحظات

٥٢ – لا تزال الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة بوجه عام، ويضاعف من كونها كذلك ضعف الاقتصاد، والمشاكل الاجتماعية بوجوهها المتعددة، وظاهرة الإفلات من العقاب ذات الصلة بالتحديات الأمنية الكبيرة، وبخاصة في الأجزاء الشمالية والجنوبية الشرقية من البلد. ولا تزال ثقافة الإفلات من العقاب سائدة إزاء مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من جانب عناصر التمرد التابعة للجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية والقوات الحكومية، وهي تشكل أحد مجالات القلق الفورية والمستمرة.

٥٣ – وإنني أرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالدعوة إلى إجراء الحوار السياسي الشامل الذي طال انتظاره خلال الفترة من ٥ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأحثُّ سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تكلِّل بالنجاح هذه المبادرة الهامة. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم هذه العملية باعتبارها الخيار الوحيد والعملي لوضع نهاية أكيدة لدائرة انعدام الاستقرار السياسي والأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، فإنني أجدد مناشدتي لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين، ولا سيما

الحكومة والجماعات المسلحة، بالعمل معا في إطار اتفاقات السلام الموقعة، ومعالجة الخلافات فيما بينها بالطرق السلمية لتحقيق الصالح الأسمى لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٤ - ولقد شهدت الأشهر الستة الماضية تحديات خطيرة واجهها العاملون في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية، وبخاصة نتيجة لأنشطة جماعات المتمردين المسلحة، وقطاع الطرق والقناصة، فضلا عن أفراد قوات الأمن والدفاع الحكومية. وفي هذا الصدد، فإنني أود أن أجدد مناشدتي لجميع الأطراف بإتاحة فرص وصول المساعدة الإنسانية دون أية عوائق إلى السكان الذين يحتاجون إليها، وضمان الحماية الكافية للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ولهذا الأمر أهميته الحاسمة من أجل التصدي للتحديات الإنسانية الجسيمة التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أشيد بوكالات تقديم المساعدة الإنسانية لما تقوم به من أعمال في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

٥٥ - وبالإشارة إلى ما جرى مؤخرا من نقل المسؤوليات التنفيذية فيما يتعلق بقوة السلام دون الإقليمية في جمهورية أفريقيا الوسطى من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أود مرة أخرى أن أشيد بقادة المنطقة دون الإقليمية وبكل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لما قدموه لهذه القوة من دعم سياسي ومالي هام. وإنني أناشدهم جميعا، وأناشد كذلك الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، أن يواصلوا دعمهم لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الأمم المتحدة.

٥٦ - إن التصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى يقتضي الالتزام والتفاني ووحدة الهدف من جانب مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك الحكومة والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والجماعات السياسية والعسكرية. ولا تزال الأمم المتحدة على التزامها بدعم جمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعبا في التصدي لهذه التحديات.

٥٧ - ويعد ما تم القيام به مؤخرا من إصدار أول تقرير علني عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة فرصة فريدة للشروع في حوار بناء بين الأمم المتحدة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لغرض مواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في ذلك البلد. وإنني أحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تنتهز هذه الفرصة لكي توطِّد من سيادة القانون وتعزز من الحوكمة الرشيدة من خلال ضمان تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، والتصدي لثقافة الإفلات من العقاب بغرض القضاء عليها.

٥٨ - وأود أن أعرب عن تقديري لجميع مكاتب الأمم المتحدة في الميدان، والتي تواصل تقديم المساعدة الحيوية، في إطار وسياق ولاية كل منها، من أجل دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في ما تبذله من جهود لتحسين الحالة المعقدة في البلد. وكما برهنت عليه العملية المشتركة بين الوكالات والتي جرى الاضطلاع بها مؤخرا، هناك حاجة إلى تعزيز الإنجازات الحالية التي تحققت من خلال ما نبذله من جهود لتحقيق الاتساق في ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة لتعزيز ودعم السلام في البلد. وإننا إذ نسعى إلى الأخذ بنهج أكثر اتساقا في ما نقوم به من أعمال في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيكون الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم/منسق المساعدة الإنسانية في صلب هذه الجهود من خلال تحقيق المزيد من الاتساق في الأنشطة السياسية والتنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسأعود مرة أخرى إلى المجلس بتوصيات بشأن نهج متكامل يكون من شأنه أن يعزز من تضافر جهودنا في ذلك البلد.

٥٩ - وختاما، فإنني أود أن أشيد بفخامة رئيس غابون، الحاج عمر بونغو أونديمبا، لجهوده التي لاتكلّ من أجل تعزيز السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن تقديري للجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية، فضلا عن الشركاء الدوليين الآخرين، لما يقدمونه من إسهام في عملية البحث عن السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود كذلك أن أشيد بممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا لونسني فال، وموظفيه، وأعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة جميعهم، لما يبدونه من التزام متواصل وتفان تام إزاء قضية ملحة هي قضية السلام والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.